



يوم : 2026/01/18

امتحان الدورة العادية في مقياس اقتصاد بنكي عميق

السؤال الأول: (50 نقاط)

1. عرف ما يلي: التوريق، المخاطر السوقية (مع ذكر أنواعها)، مخاطر الريبو، البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية، الرفع المالي

السؤال الثاني: (50 نقاط)

بعد انهيار النظام النقدي الدولي بريتن وودز عام 1972 وتعويم أسعار صرف العملات الرئيسية ظهرت الحاجة الملحة لتحرير القطاع المالي من القيود المفروضة عليه في الدول الصناعية:

- ذكر أنواع التحرير المالي مع ذكر الإجراءات الالزمة لتحقيقه(ذكر إجراءان لكل نوع)? (04ن)
- ذكر شروط نجاح تطبيق التحرير المالي في الدول؟ (01ن)

السؤال الثالث: (50 نقاط)

منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 اتجهت الجزائر إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي في القطاع البنكي وكذلك تبنت مفهوم البنوك الشاملة:

- يقوم مفهوم البنك الشامل على مبدأ التوسيع اشرح ذلك؟ (02ن)

للحتحول إلى البنوك الشاملة هناك منهجان الأول يعتمد على تحويل بنك قائم إلى بنك شامل، والمنهج الثاني يقوم على إنشاء بنك جديد تماما:

- أيهما أفضل حسب رأيك معللا إجابتك (ركز على عيوب كل منهج)? (03ن)

السؤال الرابع: (50 نقاط)

أكمل الجدول المولاي موضحا الفرق بين لجنة بازل 1، 2، 3 من حيث النقاط التالية:

اتفاقية بازل 3	اتفاقية بازل 2	اتفاقية بازل 1	سبب النشأة أو التعديل
			المخاطر البنكية
			معدل كفاية رأس المال (الشريحة وقيمة المعدل)

بالتوفيق للجميع

أستاذة المقياس: أ.د. بوكرة كمilyah



2026/01/18 يوم :

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس الاقتصاد البنكي المعمق

الجواب الأول: (05 نقاط)

عرف ما يلي:

- التوريق: تحويل قيمة أصل مالي أو عيني إلى مجموعة من السندات يتم تداولها في السوق المالي؛
- المخاطر السوقية (مع ذكر أنواعها): هي مخاطر التقلبات في الأسعار وتنقسم إلى: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الاستثمار المالي وال حقيقي؛
- مخاطر الريبو: أو مخاطر اتفاقيات إعادة الشراء والمخاطر المرتبطة بالهندسة المالية وهي عبارة عن مخاطر اتفاقيات بيع أوراق مالية لإعادة شرائها لاحقا بسعر أعلى؛
- البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية: هي البنوك الكبيرة الحجم والتي عند تعرضها للمخاطر تضر باقتصاد البلد والبلدان التي ترتبط به اقتصاديا؛
- الرفع المالي: مدى الاعتماد على أموال الغير أو نسبة الديون إلى الأموال الخاصة أو الجماعية ويفاصل بقسمة الموارد الخارجية على إجمالي الخصوم.

الجواب الثاني: (05 نقاط)

بعد انهيار النظام النقدي الدولي بريتن وودز عام 1972 وتعويم أسعار صرف العملات الرئيسية ظهرت الحاجة الملحة لتحرير القطاع المالي من القيود المفروضة عليه في الدول الصناعية:

1. أنواع التحرير المالي مع ذكر الإجراءات الالزمة لتحقيقه(ذكر إجراءان لكل نوع): (04ن)

- التحرير المالي الداخلي (0.5ن): من خلال:

- * منح استقلالية تامة للبنوك والمؤسسات المالية وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية؛
- * إلغاء مختلف القيود والضوابط واعتماد آليا السوق في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة (0.75ن لكل إجراء)؛
- * اعتماد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة والاستغناء عن تأثير الائتمان؛
- * فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

- التحرير المالي الخارجي(0.5ن): من خلال:

- * تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات؛
- * إلغاء ضوابط الصرف؛

* فتح أسواق الأوراق المالية(0.75ن لكل إجراء).

2. شروط نجاح تطبيق التحرير المالي في الدول: (01ن)

- التدرج في تطبيق التحرير المالي؛
- التنسيق بين التحرير المالي الداخلي والخارجي.

الجواب الثالث: (5 نقاط)

منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 اتجهت الجزائر إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي في القطاع البنكي وكذلك تبنت مفهوم البنوك الشاملة:

1. يقوم مفهوم البنك الشامل على مبدأ التنويع: من خلال: (02ن)

- التنويع في القطاعات مع تمويل قطاعات لا ترتبط بعضها البعض؛
- التنويع في الزرائد.

2. للتحول إلى البنوك الشاملة هناك منهج الأول يعتمد على تحويل بنك قائم إلى بنك شامل، والمنهج الثاني يقوم على إنشاء بنك جديد تماماً: (03ن) وبعد المنهج الأول بتحويل بنك قائم إلى بنك شامل هو الأفضل لأن استحداث بنك جديد شامل يكون عالي المخاطر بسبب:

- نقص المؤهلات والموارد البشرية؛
- قلة الموارد المالية واعتماد البنك الحديث النشأة على رأس المال في بداية النشاط.

الجواب الرابع: (5 نقاط)

إكمال الجدول الموالي موضحا الفرق بين لجنة بازل 1، 2، 3 من حيث النقاط التالية:

اتفاقية بازل 3	اتفاقية بازل 2	اتفاقية بازل 1	
- أزمة الرهن العقاري لسنة 2008	- أزمة دول آسيا وأمريكا اللاتينية	- أزمة المديونية للدول النامية - منافسة البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية	سبب النشأة أو التعديل
إضافة مخاطر المحفظة المالية والمشتقات المالية	اهتمت بالمخاطر الائتمانية (مخاطر والمخاطر السوقية + مخاطر التشغيل	اهتمت بالمخاطر الائتمانية (مخاطر عدم السداد)	المخاطر البنكية
- إلغاء الشريحة الثالثة وتكونن رأس مال تحوطى بمعدل 2.5% - معدل كفاية رأس المال = %10.5	- إضافة شريحة ثالثة تضم القروض بقى على استحقاقها 2 سنتين أو أكثر - معدل كفاية رأس المال = %08	- شرائح رأس المال تضم: رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + قروض طويلة الأجل بقى على استحقاقها 5 سنوات أو أكثر - معدل كفاية رأس المال = %08	معدل كفاية رأس المال (الشرائح وقيمة المعدل)